

البنك حقق نمواً في الأرباح قبل المخصصات بنسبة 27.7 في المئة خلال تسعة أشهر

الغانم: «وربة» يتميز بطرح خدمات الصيرفة الإسلامية وفق معايير المرونة والسهولة

طويل الاجل (IDR) بدرجة A+ من قبل وكالة فيتش للتصنيفات الذي تم تمييزه من قبل الوكالة مؤخرا، كما حاز البنك على 3 جوائز دفعة واحدة من مجلة بانكر ميكل ابست وهي «البنك الأسرع نمواً في الكويت» و«البنك الأسرع نمواً في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» والحصل بنك استثماري في الكويت» لعام 2016.

إضافة إلى ذلك صنفت مجلة فوربس الشرق الأوسط بنك وربة كأحد أفضل المؤسسات العربية وتوجته بجائزة المجلة ضمن «أفضل الشركات في العالم العربي لعام 2016».

كما قامت وكالة «مويز» العالمية للذين البعيد والقصير عند /Baa2/P-2، وحسنت نفس الوكالة التصنيف الائتماني الأساسي والمعدل عند baa3.

وعلى مستوى الصفات الكبيرة أشار الخاتم إلى أن بنك وربة انجز صفقة تمويل مشترك متعدد العملات بمبلغ 155 مليون دولار لصالح البنك الزراعي الشراكي التركي، كما قام أيضا بدور مدير الإصدار الرئيس في جانب بنك بيرهاد الماليزي لترتيب تمويل مشترك بمبلغ 174 مليون دولار أمريكي متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية لبناء برج سكني في مدينة نيويورك، بالولايات المتحدة الأمريكية.

وأضاف أنه وبالسبب للصفقات الحظية فقد ساهم البنك في تمويل جميع لصالح شركة البترول الوطنية الكويتية بقيمة 25 مليون دينار كويتي لتنفيذ مشروع الوقود البيني للشركة مؤكداً على أن هذه الصفقات تأتي ضمن استراتيجيته التوسعية لدعم قطاع الصيرفة الإسلامية والقطاع الاقتصادي محلياً وإقليمياً وعالمياً باختيار أفضل الفرص الاستثمارية مما يعزز دور البنك في قطاع البنوك الإسلامية في الكويت.

وختم الغانم تصريحه مشيراً إلى أن إنجازات بنك وربة في الأشهر التسعة الأولى من عام 2016 تمهد مزيد من النجاحات المقبلة داعياً



عبد الوهاب الحوملي



شاذن الغانم

الحوملي: جهود البنك تؤتي ثمارها واستراتيجيته التنموية تسفر عن نجاحات واعدة

التسعة أشهر الأولى من العام الحالي أبرزها حساب التوفير الشخصي «النسبة» الذي يلاقي تجاوباً كبيراً من قبل العملاء بالإضافة إلى حساب «التوفير الممتاز» وكذلك حساب «تحت الطلب» للشركات علاوة على ذلك أقام البنك حملات ترويجية لحساباته ساهمت في جذب العديد من العملاء لما لها من إضافات وخدمات ميزتها عن غيرها. في العام الحالي بإطلاق مجموعة متنوعة من الخدمات المتطورة عبر الموقع الإلكتروني وتطبيق الموبايل Express Chat ومنها خدمة Express Account وخدمة Express Pay بالإضافة إلى خدمة العميل إنجازا والتي ساهمت في توفير الوقت والجهد في الوصول إلى حل العديد من المشكلات والإجابة على كافة الاستشارات. كما تطرق الغانم إلى الحسابات النوعية التي أطلقها البنك خلال

التي سلكه استراتيجية البنك الحالية، معتبراً أن البنك مستمر خلال الربع الثالث من العام 2016 في تقديم خدمات مصرفية ساهمت بشكل كبير بتحسين قطاع الصيرفة الإسلامية وتلافت مع روح العصر والتكنولوجيا التي تعد اليوم مطلباً أولاً للعملاء. وأوضح في هذا الإطار أن البنك خلال الربع الثالث قد عزز من خدماته عبر الشبكة الإلكترونية حيث أطلق خدمات تمويله رقمياً عبر موقعه الإلكتروني أبرزها خدمة تفعيل التوقيع الإلكتروني التي أطلقها البنك مؤخراً بموجب الشراكة مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية ونجحت عنها خدمة «تحويل الكسبر» الفريدة» ويخول التوقيع الإلكتروني العملاء من تحويل البنك على الإطلاق على معلوماتهم في شبكة الائتمان (CIB) وجزيرة مؤكداً على أن أهمية هذه الصكوك تنبع من كونها المبادرة الشريفة الأولى لرأس المال. وذكر الحوملي أن استراتيجية البنك المطبوعة التي أعلن عنها العام الماضي (2016) والمستمرة حتى 2017، قد بدأت تؤتي ثمارها في تعزيز تواجد ومكانته بين البنوك الإسلامية في السوق المحلي والإقليمي. وختم الحوملي تصريحه مؤكداً أن بنك وربة مستمر بقوة في تخلي الساهمين خلال الجمعية العمومية التي عقدتها في وقت سابق بهذا السياق، بتفويض مجلس الإدارة بتحديد قيمتها الاسمية وشروطها وأحكامها واتخاذ ما يلزم نحو ذلك مع الالتزام التام بأحكام القوانين السارية والقرارات الوزارية ذات الصلة. وتوقع الحوملي أن يتمكن البنك من تسويق الصكوك خلال فترة

وحتى 2016. وأضاف: «إن نتائج بنك وربة في الربع الثالث تأتي متوافقة مع توقعاتنا في بداية العام وهذا عائد بشكل أساسي إلى سعي البنك من إدارة وعاملين على العمل جاهدين ويخطط مؤل مع استراتيجية البنك، لدعم العمليات وتعزيزها من خلال قطاعات الشركات والأفراد، سواء المصرفية أو التمويلية...» وأوضح أن البنك قد حصل مؤخراً على موافقة بنك الكويت المركزي لإصدار صكوك بحد أقصى للإصدار بقيمة 250 مليون دولار أمريكي وأدوات تمويلية أخرى وفقاً لصيغ العقود التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية مع متطلبات معيار رأس المال للبنوك الإسلامية (بازل 3). وقد سبق موافقة المركزي حصول وربة على إجماع الساهمين خلال الجمعية العمومية التي عقدتها في وقت سابق بهذا السياق، بتفويض مجلس الإدارة بتحديد قيمتها الاسمية وشروطها وأحكامها واتخاذ ما يلزم نحو ذلك مع الالتزام التام بأحكام القوانين السارية والقرارات الوزارية ذات الصلة. وتوقع الحوملي أن يتمكن البنك من تسويق الصكوك خلال فترة

أعلن بنك وربة، البنك الذي يقدم نمواً في دولة الكويت والذي يقدم مجموعة متنوعة ومتكاملة من الخدمات الاستثمارية والمصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية على مستوى محلي وعالمي، عن تحقيق نتائج مالية مميزة خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2016 انعكست من خلال ارتفاع صافي الأرباح قبل المخصصات بنسبة 27.7% لتصل إلى 4.2 مليون دك مقارنة بـ 3.3 مليون دك في الفترة نفسها من العام السابق. وجاءت هذه الأرباح نتيجة نمو الإيرادات الإجمالية، التي تحلقت بفضل الأداء القوي لجميع وحدات الأعمال، حيث بلغت 15.7 مليون دك كما في 30 سبتمبر 2016 بارتفاع نسبته 18.5% مقارنة بالفترة نفسها من العام 2015. فيما ارتفعت صافي إيرادات التمويل بنسبة نمو 33.1% وبلغت 11.5 مليون دك كما في 30 سبتمبر 2016 مقابل 8.6 مليون دك في الفترة ذاتها من العام 2015. وارتفعت إجمالي أصول البنك بفضل استراتيجية التوسعية في السوق المحلي والإقليمي والاستثمار في أصول عالية الجودة ولقيلة المخاطر حيث بلغت قيمتها 1.03 مليار دك. في حين شهدت المحفظة التمويلية نمواً ملحوظاً وسجلت 754.9 مليون دك بنسبة زيادة قدرها 53.3% عن التسعة أشهر الأولى من عام 2015 وكتيجة لجودة المحفظة التمويلية فقد بلغت نسبة التمويل المتغير في البنك 0.86% وهي تعتبر من أقل النسب في القطاع المصرفي المحلي فيما بلغت نسبة تغطية المخصصات للتمويل المتغير في البنك 177% كما في 30 سبتمبر 2016. في معرض تعليقه على نتائج البنك مع نهاية الربع الثالث، قال عبد الوهاب عبد الله الحوملي، الرئيس مجلس إدارة بنك وربة، أن البنك يواصل نجاحاته وإنجازاته نهاية الربع الثالث من عام 2016 بالنظر إلى النتائج الجيدة التي حققها بفضل الله عز وجل. وأكد الحوملي أن النتائج الجيدة للبنك

كوكيل ضمان لمشروع «هابر رو»

«جي إف إتش» العقارية توقع اتفاقية مع المصرف الخليجي التجاري

رو.. بالإضافة إلى ذلك فإن هذا التوجه سوف يمد التطوير في المنطقة بالوسائل والمهارات اللازمة للمشاركة في أسواق التطوير العقاري على المستوى الدولي.. وأضاف خليل المير، الرئيس التنفيذي للمصرف الخليجي التجاري بقوله: «نحن سعداء بتعييننا كوكلاء ضمان لمشروع «هابر رو»، وهو أحد المشاريع المتميزة لمجموعة جي إف إتش المالية. نحن ملتزمون بتقديم منتجات وحلول مالية متوافقة مع أسس ومبادئ الشريعة الإسلامية، وإيرادات المحفظة الاستثمارية والمستثمرين بغرض مساعدتهم على إنشاء وإدارة أصولهم وثرواتهم بعشر العاقر من فئات الأصول الهامة لزبائننا. ويسعدنا أن تكون قاربين على مساعدتهم في تنفيذ ورحابة استثماراتهم في هذا القطاع وفي مشروع «هابر رو».



حاني من توقيع الاتفاقية

معاً يذكر أن توقيع اتفاقية الضمان بهذه الطريقة لتدشين عمليات البيع إلى المستثمرين المحليين والشركاء بمشروع «هابر رو».

وتمنح المستثمرين ولشركائهم الفرصة في مواصلة المشاركة في نمو القطاع العقاري بالمنطقة، وبشكل خاص للاستثمار في مشاريع عالمية المستوى مثل مشروع «هابر رو».

يسعدنا أيضاً أن تكون من بين أوائل المطورين المشاركين في تحقيق رؤية الحكومة تجاه توفير منصة قوية للممارسات العقارية في البحرين. نعتقد أن هذه الخطوة سوف تشجع

تعليقاً على هذا الإعلان، صرح ساجد الحان الرئيس التنفيذي لشركة جي إف إتش العقارية بقوله: «نحن اليوم عن إنجاز هام نشروعا الجديد «هابر رو».

الناهض: إنجاز آخر يضاف لسجلات مجموعة البنك في سوق الصكوك

«بيتك-تركيا» يصدر صكوكا بقيمة 500 مليون دولار لأجل 5 سنوات

عام 2011 و2014 وبعد هذه النجاحات المتتالية قام البنك بإصدار صكوك اجارة مقاومة بالربحيات المالية في ماليزيا بقيمة 300 مليون رينجيت لأجل 5 سنوات في 2015 من خلال إنشاء برنامجاً للصكوك بقيمة 2 مليار رينجيت، الأمر الذي يؤكد زيادة «بيتك-تركيا» في سوق الصكوك العالمي وحيازته على اهتمام المستثمرين بجميع أنحاء العالم. وتجدر الإشارة أن هذا الإصدار ليس الأول الذي تقوم به «بيتك كابيتال» خلال العام، فقد نجحت الشركة بترتيب إصدار صكوك لمصرف الشارقة الإسلامي في شهر سبتمبر الماضي، حيث تجاوز الطلب على الإصدار ثلاثة أضعاف المبلغ المطلوب وهو 500 مليون دولار أمريكي. وقد تم إغلاق الإصدار على سعر 3.084 في المئة لمدة 5 سنوات. وفي شهر فبراير من هذا العام قامت الشركة بترتيب إصدار صكوك «بيتك تركيا» لتعزيز وضع رأس المال «الشريحة الثانية» بقيمة 350 مليون دولار أمريكي مدتها 10 سنوات بمعدل 7.9 في المئة، بالإضافة إلى لعب دور مسوق ومدير إصدار رئيسي في صكوك بنك بوييان البالغة 250 مليون دولار أمريكي والتي تم إصدارها في إبريل الماضي.

الظروف السياسية التي تمر بها تركيا، حيث تمكنت «بيتك كابيتال» باعتبارها المنسق العالمي لهذا الإصدار من التفاوض والتنسيق مع البنوك الأخرى والمستثمرين لإصدار الصكوك بمعدل ممتاز لكل من المستثمرين والجهة المصدرة للصكوك، وجمع المبلغ المطلوب من الأسواق العالمية في وقت قياسي. ولقت الناهض إلى أن السعر الإسترشادي الأولي لإصدار الصكوك قد تم تحديده بمستوى أعلى من 400 نقطة أساس فوق متوسط سعر للمبادلة، مشيراً إلى أن الإصدار شهد أثناء فترة الاكتتاب طلباً متزايداً من قبل 120 جهة مختلفة، إذ تجاوز الطلب 1.9 مليار دولار أمريكي. أي ما يزيد عن 3.8 أضعاف المبلغ المطلوب، وقد تم تعديل التسعير عن ذلك انطلاقاً الأولي إلى السعر النهائي للإصدار ليصبح 385 نقطة أساس فوق متوسط أسعار المبادلة لمعكس الإقبال المتزايد والإدارة الجيدة للإصدار ولتحقيق أفضل سعر بالمقارنة مع البنوك التركية الأخرى.

وينسب إلى «بيتك تركيا» الفضل بإصدار أول صكوك دولية مؤسمة شركة في عام 2010 ولفتح باب الصكوك للبنوك والمؤسسات التركية، تلاه الإصدار الثاني والثالث في

أصدر بيت التمويل الكويتي التركي «بيتك-تركيا» صكوكا بقيمة 500 مليون دولار أمريكي لأجل 5 سنوات بمعدل ثابت 5.136 في المئة، وقد حصل الإصدار على تصنيف ائتماني BBB من وكالة «فيتش»، للتصنيف الائتماني والذي يعكس القدرة والملاءة المالية القوية التي يتمتع بها البنك، وسيتم إدراج الصكوك للتداول في سوق إيرلندا والأوراق المالية. وقال الرئيس التنفيذي لمجموعة «بيتك» ساهن سعد الناهض، إن هذا الإصدار هو إنجاز جديد يضاف لسجلات «بيتك» في سوق الصكوك، كما هو استمرار لسلسلة الإصدارات الناجحة التي قام بها «بيتك-تركيا» والتي تساهم بصورة كبيرة في نمو البنك وتعكس قدرته على استقطاب الأموال من الأسواق العالمية، الأمر الذي يؤكد الثقة في مكانة وضع البنك وخطة التوسعية.

وأشار الناهض إلى أن «بيتك تركيا» فوض لترتيب هذه الصكوك بيتوكا ومؤسسات عالمية بقيادة شركة «بيتك كابيتال» كمنسق عالمي ومدير ومسوق رئيسي للإصدار، سنوها بان «بيتك كابيتال» لعبت دوراً رئيسياً في نجاح هذا الإصدار رغم تقلب الأسواق ومعدلات الفائدة وكذلك

لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2016 البنك التجاري يحقق أرباحاً صافية قدرها 27.5 مليون دينار

بلغت نسبة المخصصات المتوافرة مقابل هذه القروض 658.8% . وختم إبراهيم أن نتائج أداءه المالي للبنك جاء معززاً بتصنيفات وكالات التصنيف الائتماني العالمية التي نشرت مؤخراً، حيث قامت وكالة فيتش رينجيتز برفع تصنيف «الغالبية للبنمو والاستدامة» للبنك التجاري من مرتبة «bb-» إلى «bb» نظراً لتحسن الأداء المالي للبنك بعد نجاحه في تنفيذ أهدافه الاستراتيجية وإعادة هيكلة أنشطة أعماله وتحسين الموقع في معدلات الربحية وكفاءة رأس المال. وعلى نحو مماثل، أشارت وكالة موديز في تقريرها المنشور مؤخراً إلى التقدم الملحوظ الذي حققه البنك في تنقل سحلاته وديانته من القروض المتعززة الشريعة والانخفاض في التكلفة الفرض غير المنتظمة وبناء قاعدة كبيرة من المخصصات مقابل خسائر القروض المحتلة. كما أشار التقرير إلى نسبة الإصدار قبل المخصصات قد بلغت 2.5% من متوسط إجمالي الموجهات لدى البنك وهي بذلك تزيد بشكل طفيف عن متوسط النسبة السائدة في القطاع المصرفي.



يعقوب إبراهيم

أعلن البنك التجاري الكويتي عن تحقيق أرباحاً صافية قدرها 27.5 مليون دينار كويتي لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2016 مسجلاً ارتفاعاً نسبته 8.2% عن نفس الفترة من العام السابق والذي حقق البنك خلالها أرباحاً صافية بلغت 25.4 مليون دينار كويتي. وقد ارتفعت إيرادات الرسوم والعمولات بنسبة 8.8% وإيرادات التعامل بالعمولات الأجنبية بنسبة 61% وبنسبة 31.3% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. هذا وقد حافظ البنك على مستوى الأرباح التشغيلية قبل استقطاع المخصصات، حيث بلغت 74.5 مليون دينار كويتي مقارنة بالأرباح التشغيلية المحققة عن نفس الفترة من العام السابق والتي بلغت 74.0 مليون دينار كويتي. وتعليقاً على النتائج المالية للبنك، قال الناطق الرسمي للبنك يعقوب إبراهيم إن حجم الموجودات الإجمالية للبنك بلغ 4.047 مليون دينار كويتي كما في نهاية سبتمبر 2016 (مقابل 4.035 مليون دينار كويتي كما في نهاية سبتمبر 2015)، منها أن معدل كفاية رأس المال قد بلغ

«بنك الائتمان»: 621 قرصاً عقارياً بقيمة تخطت 26 مليون دينار خلال أكتوبر الماضي

أفادت إحصائية حديثة صادرة عن الائتمان الكويتي أن إجمالي عدد القروض والمبالغ المقررة والمنصرفة لكل من القروض العقارية وقروض المرأة والمنح والمحفظة عن شهر أكتوبر من 2016 بلغت 621 قرصاً بقيمة 21.8 مليون دينار للمقر صرفه ونحو 26 مليون دينار منصرفه للقروض العقارية. وتضمنت الإحصائية الصادرة اسم السيت 42 قرصاً بئساً قسائم خاصة بمبلغ مقر 2.5 مليون دينار ومنصرف بـ 2.1 مليون دينار و135 لبناء قسائم حكومية بمقر 9.2 مليون دينار ومنصرف بـ 14.4 مليون دينار و65 لشراء بيوت بمبلغ مقر 4.4 مليون دينار ومنصرف بـ 2.8 مليون دينار. ولغلت إلى أن أعمال التوسعة والترميم للسكن الخاص شملت 12 قرصاً بقيمة مقررة 285.5

الف دينار ومبلغ منصرف 255.8 ألف دينار في حين شملت توسعة وترميم البيوت الحكومية 142 قرصاً بقيمة مقررة 3.5 مليون دينار ومبلغ منصرف بـ 3.4 مليون دينار. وبينت أن قرضين قدما للمنح والبيوت الخرسانية بمبلغ مقر 15 ألف دينار ومنصرف بقيمة 25 ألف دينار، أما عدد قروض منح ذوي الإعاقة فبلغ 223 بقيمة مقررة 1.9 مليون دينار ومبلغ منصرف بـ 1.9 مليون دينار. وفيما يتعلق بقروض المحفظة اشارت الإحصائية إلى أن عددها بلغ 24 قرصاً بمبلغ مقر 218 ألف دينار في حين بلغ المنصرف 283 ألف دينار وتوزعت على 21 قرصاً للتوسعة بمبلغ مقر 192.5 ألف دينار ومنصرف بـ 215 إضافة إلى 3 قروض للترميم بمبلغ مقر 25.8 ألف دينار ومنصرف بـ 68 ألف دينار.